التنمية البشرية المستدامة
المفهوم - الأدلة - موقف العراق
عرض تعريفي

الأستاذة الدكتورة
ناهدة عبد الكريم حافظ
جامعة بغداد - كلية الآداب
قسم الاجتماع

المقدمة:

حقق العراق خلال عقد السبعينات نتائج تنموية جيدة، خسرها على نحو متواصل منذ عام (١٩٨٠) وأستمر على خسارتها لأكثر من ربع قرن. ومع ذلك فأن التزامات العراق الدولية لم تحذف. كما أن نسبة عالية من ديونه- وخصوصاً للكويت والسعودية- ما زال يمثل عبئاً ثقيلاً عليه يعطل الكثير من طموحاته التنموية. إلى جانب ذلك فأن الحروب والنزاعات تركت العراق في حالة مأساوية من الأنهيار المؤسسي، كما أن عمليات العنف والأرهاب، تضغط على العراق، بشراً وموارد وخبرات. تعززها عمليات الفساد والأداري والمالي التي يدفع العراق من خلالها نسبة عالية من موارده. لكن حقوق الانسان العراقي في حياة حرة وكريمة، تظل هدفاً لابد من العمل على تحقيقه. ولاشك أن الجهد التنموي المنظم، والخاضع للمتابعة الموضوعية القائم على مبدأ ترشيد أستخدام الموارد، وترشيد الأستهلاك، فضلاً عن الأستثمار الأمثل لرأس المال الأجتماعي وتنميته على نحو متواصل.

لقد أصدر العراق تقريراً للتنمية البشرية عام ١٩٩٥ من خلال جهد غير حكومي قامت به جمعية الأقتصاديين العراقيين. ثم عملت وزارة التخطيط على أصدار تقرير آخر سنة (٢٠٠٠) إلا أن التقرير لم يصدر. ويعمل الخبراء العراقيون اليوم في وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الأنمائي لأصدار تقرير جديد ينفذه بيت الحكمة بالتعاون مع شتى الأختصاصات على أمل أصداره هذا العام تحت عنوان: بناء الأنسان بناء العراق.

في هذه الدراسة أستهدفنا أن نقدم، كجهد مشارك في التوعية بمفهوم التنمية البشرية المستدامة وخلق ثقافة تنموية، ايضاحات حول مفهوم التنمية، مركزين على الموضوعات التالية:

المبحث الأول: التنمية من الأموال إلى البشر: ويضم هذا المبحث مفردات أهمها:

أولاً: قصة مفهوم التنمية.

ثانياً: ما هي التنمية البشرية.

المبحث الثاني: أدلة التنمية البشرية

المبحث الثالث: موقع العراق وموقفه من تقارير التنمية البشرية

لقد تناول طلبة الدراسات العليا في قسم الأجتماع مفهوم التنمية البشرية من حيث علاقته بالثقافة ومن حيث تطبيقاته، إلا أن الحاجة إلى ثقافة تنموية ما زالت ماسة ولعل ذلك هو الذي جعل المسؤولين عن أصدار التقرير الوطني، لا يقتصرون على التقرير، بل وأيضاً على تشكيل شبكة عراقية للتنمية البشرية تضم مختلف الأختصاصات، وتعمل على خلق ثقافة تنموية تكون سنداً لكل فعل تنموي.

لقد أصدرت أكثر من (٦٠) دولة تقارير وطنية، وتحظى تقارير دول الجنوب، وخصوصاً تلك التي تعرضت للأحتلال أو لكوارث أو أزمات بأهتمام دولي خاص، ونرجح ان يحظى تقرير العراق المرتقب بأهتمام مماثل. ومن التقارير التي حظيت بمثل هذا الأهتمام تقرير أفغانستان الذي ركز على موضوع الأمن والعنف. ويلاحظ أن تقارير الدول أتبعت نفس مسار التقارير الدولية من حيث أن كل تقرير ركز على محور معين مثل الفقر أو حقوق الأنسان، أو الديمقراطية، او المجتمع المدني، أو التعليم وغيرها من مفردات التنمية البشرية. وحين يركز تقرير العراق المرتقب على فكرة أن بناء الأنسان هو المدخل لبناء العراق، فأنه يستلهم أهم مبدأ من مبادئ التنمية البشرية وهو أنها تبدأ بالأنسان وتنتهي بالأنسان. وأن أي وطن

أو مجتمع لا تبنيه التكنولوجيا وحدها ولا الموارد وحدها مهما عظمت بل يبنيه الأنسان باعتباره قيمة عليا.

أن هذه الدراسة قد لا تقول الكثير عن التنمية البشرية، الا أنها تمثل مقدمة تعريفية ببعض جوانبها الرئيسية وآمل أن تكون نافعة.

المبحث الأول
التنمية من الأموال إلى البشر:

خضع مفهوم التنمية في أدبياته الأولى إلى تصور بسيط، لكنه بدا آنذاك مهماً ومعقولاً وهو: أن أرتفاع معدل الدخل القومي وتراكم رؤوس الأموال يعني أن التنمية قد حصلت. والواقع أن المجتمعات التي تحررت من الأستعمار مطلع النصف الأول من القرن العشرين كانت تطمح إلى تغيير سريع في واقعها فحاولت أستثمار مواردها أنطلاقاً من ذلك التصور إلا أنها سرعان ما وقعت في شباك التبعية لتصبح مجرد دول هامشية تخضع لشروط المركز ومصالحه. غير أن التفسير الأقتصادي المحدود للتنمية لم يلبث أن تراجع بتأثير عوامل عديدة لعل في مقدمتها فشل تجارب التنمية وخصوصاً في الدول ذات الريع النفطي الهائل، فضلاً عن مساهمات المنظمات الدولية في تشكيل مفاهيم وأستراتيجيات التنمية. فتم النظر إلى التنمية على أنها عملية أشمل من النمو الأقتصادي وأن هناك تداخلاً بين الجوانب الأجتماعية مع المشكلات الأقتصادية التي أقتصرت نظرية النمو التقليدية على معالجتها، ومن هنا أنبثقت النظرية الشاملة المتكاملة للتنمية (Integrated Development) والتي أنعكست ومنذ نهاية الستينات في نظرية توزيع ثمار النمو فتشكل مفهوم التكامل الذي يشمل تداخل الجوانب الأقتصادية والأجتماعية والبيئية والتقنية مؤكداً وحدة عملية التنمية وفشل المفهوم التقليدي الضيق ، ومنذ أواسط السبعينات طرح شعار: (ما يجب فعله هو ليس تنمية الأشياء بل تنمية الأنسان)[٢].

أولاً: قصة مفهوم التنمية (Development):

بعد تحولات سريعة في المفاهيم، من التنمية الأقتصادية، إلى التنمية الأجتماعية، ثم إلى التنمية المتكافلة، أستقر مفهوم التنمية البشرية في الأدبيات الوطنية والدولية، مرادفاً لمفهوم التنمية الأنسانية، وأحياناً مرادفاً لمفهوم التنمية الأجتماعية. ولم يكن علم الأجتماع بعيداً عن هذه التطورات المفاهيمية، والرؤى النظرية. فأذا تركنا جانباً محاولات دراسة الفقر في أوربا نجد أن نظرية التحديث تطورت في الخمسينات وفي بداية الستينات من القرن العشرين على يد مجموعة من علماء الأجتماع الأمريكيين وعلى رأسهم تالكوت بارسونز. وقد شجع أضمحلال الأمبراطورية الأستعمارية هذا التوجه نحو التحديث. فضلاً عن أن الوظيفية (البارسونيه خصوصاً) كانت أداة دعم مهمة لما سمي بدولة الرفاهية في الولايات المتحدة بوصفها (أي الوظيفية) أسلوب لأرضاء الحاجة إلى فعل ينظم الأقتصاد ويحمي المجتمع من تهديد مثلته آنذاك الشيوعية[٢]. كما أن الغرب أراد للدول المتحررة حديثاً أن تنمو تحت رعايته. وعكست المؤسسات الأكاديمية هذا الأهتمام وذلك بدراستها للظروف الأجتماعية-الأقتصادية المؤدية إلى التحديث[٢]. أن نظريات أرثرلويس وروستو، وقبلهما بارسونز، وليرنر لا تخرج عن هذا النطاق. وبالطبع يمكن القول أن مفهوما آخر قد ظهر في مواجهة التصورات الغربية، وهو مفهوم التبعية الذي تعد دراسات أندرو فرانك عن دول أمريكا اللاتينية أفضل ممثل له تلك الدراسات التي قامت على فكرة مفادها أن أرتباط أقتصادات تلك الدول بالأقتصاد العالمي والذي وضعها في حالة من التبعية هو سبب تخلفها[٤].

أن قصة التنمية في العالم طويلة ونستطيع القول أن نظريات التنمية لم تكن برئية ونزيهة دائماً بل أن بعضها كان بمثابة عملية خداع كبرى للعالم الثالث خصوصاً وأنها أنطلقت من تصور مفاده أن تحديث الدول النامية ينبغي أن يتماشى مع النموذج الغربي للحياة على حساب الخصوصيات الثقافية والأجتماعية لتلك الدول (لعل من أشهر تلك التصورات ما سمي بنموذج اللحاق Catching Up Development الذي أورده روستو).

آخر فصول قصة التنمية، وهي ليست الأخيرة تماماً، هو فصل التحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ أواخر العقد الثامن من القرن

الماضي، وتحديداً منذ تفكك الأتحاد السوفيتي وأنهيار جدار برلين. وما صاحب ذلك من أحداث إذ بعد سنوات طويلة من المفاوضات الصعبة (بدأت بعد الحرب العالمية الثانية) أختتمت جولة أوروغواني بعد أن تواصلت المفاوضات منذ عام (١٩٨٦)، وأدت في نهاية الأمر إلى تحويل أتفاقيات الغات إلى صيغة مؤسسة عرفت منذ عام (١٩٩٥) باسم منظمة التجارة العالمية (W.T.D)[٥]. لقد باتت المبادئ التي تحكم العلاقات التجارية الدولية وأتفاقيات التجارة الحرة ولاسيما ما يتعلق منها بالزراعة والملكية الفكرية تقيد الدول النامية وتحد من قدراتها التنافسية في حين أطلقت العنان للشركات متعددة الجنسية*.

لقد أدت كل التطورات التي شهدها العالم أثر أنهيار جدار برلين، إلى نشوء وضع دولي جديد مختلف عما سيقه تماماً وقد أنعكس ذلك بالضرورة على الفكر التنموي. فعلى سبيل المثال عقد في كوستاريكا عام (١٩٩٠) مؤتمر مهم تحت شعار (Economics of Peace) أنطلاقاً من فكرة أن أنتهاء الحرب الباردة يقتضي الأنتهاء من سباق التسلح وأيقاف الأنفاق الهائل على شراء أو تصنيع الأسلحة. وأن من المهم التحول من فكرة أمن الدول والحكومات إلى أمن الناس جماعات وأفراد. في عام ١٩٩٠ ظهر مفهوم الأمن الأنساني (Human Security) كما صدر أول تقرير من تقارير التنمية البشرية (Human Development)[٦] التي كان وراءها، رجل من العالم الثالث هو محبوب الحق وزير مالية باكستان الأسبق بالتعاون مع أمارتياسن الحائز على جائزة نوبل في الأقتصاد. والتي ظهر منها حتى الآن (١٧) تقريراً حتى (٢٠٠٦) وعلى نحو مواز لهذه التقارير صدر تقرير عربي تحت عنوان: تقرير التنمية الأنسانية.

ثانياً: ما هي التنمية البشرية:

قبل أن نناقش ما هية التنمية البشرية نشير إلى ان هناك من يرى أن من الأفضل أستخدام مصطلح التنمية الأنسانية كترجمة لمصطلح (Human Development) على أساس أن بالأمكان أنشاء تفرقة دقيقة بين البشري والأنساني. فالأول يشير إلى مجموعة من المخلوقات، أما الثاني فهو يشير إلى حالة راقية من الوجود البشري. وحين يتصف كائن بشري بالرقي يوسم بأنه أنسان. وعلى صعيد آخر أستقر في العربية أستخدام مصطلح (رأس

المال البشري) بمعنى التوجهات والمعارف والقدرات التي يكتسبها الأنسان أساساً من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية. غير أن بعض الكتاب العرب يقترح أستخدام مصطلح (رأس المال الأنساني) كما يقترح أعتماد مصطلح رأس المال المجتمعي يعبر عن تكامل مفاهيم رأس المال الأجتماعي والسياسي والفكري والثقافي في رأسمال عماده الأنساق التي تنظم البشر في بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي عادة، وإذا جمعنا بين مفهومي رأس المال المجتمعي الذي يتعامل مع الناس بأعتبارهم مؤسسات (أي كنسق مستقر من العلاقات الأجتماعية) بما في ذلك مجتمعات بكاملها ورأس المال البشري الذي يتعامل معهم كأفراد لتكامل مفهوم رأس المال الأنساني مقترنا بالتنمية الأنسانية. وبناء على ذلك فأن التنمية الأنسانية كما يذهب أولئك الكتاب العرب ليست مجرد تنمية (موارد بشرية) أو حتى (تنمية بشرية) أو وفاء بالأحتياجات الأساسية وأنما هي نهج أصيل في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر وللمؤسسات المجتمعية[٧]. مقابل ذلك يستخدم باحثون عرب آخرون مصطلح التنمية الأجتماعية، غير أننا حين نقرأ ما يلي العنوان المذكور لانجد فرقاً بين هذا المصطلح (تنمية أجتماعية) ومصطلح التنمية البشرية[٨]. والواقع أن أنتشار مفهوم التنمية البشرية على صعيد عالمي لا يلغي ضرورة أن يكون للبلدان العربية تسميتها الملائمة ونعتقد ان مفهوم التنمية الأنسانية أفضل بكثير من مفهوم التنمية البشرية نظراً لما يؤكد عليه من بناء مؤسسي مجتمعي. ومع ذلك فأننا في هذه الصفحات سننظر إلى مفهوم التنمية الأنسانية بوصفه مرادفاً لمفهوم التنمية البشرية على أمل أن نتناول التمايز بينها في دراسة لاحقة:

أذن ما هي التنمية البشرية ؟

أول تعريف للتنمية البشرية ظهر في تقرير عام ١٩٩٠، مع ان المفهوم ذاته يرجع إلى الخمسينات من القرن الماضي وقصد به أستثمار الطاقات البشرية بوصفه تكملة ضرورية لأستثمار رأس المال المادي وكانت التنمية البشرية في الخمسينات تتركز على قضايا الرفاه الأجتماعي وفي الستينات ركزت على تجاوز مخلفات التنمية وفي السبعينات على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية. وفي الثمانينات ضعفت الحماسة لمفهوم التنمية البشرية تحت تأثير برامج التعديل الهيكلي المفروضة من طرف البنك

الدولي وصندوق النقد الدولي[٩] وهما من منظمات الأقراض الدولية التي تعد ذراعاً للعولمة. والواقع ان الباحث يستطيع أن يتلمس أدبيات وموجهات عظيمة في التراث العربي الأسلامي. فعلى سبيل المثال لا الحصر لخص الماوردي صلاح الدنيا بمسألتين اولهما: ما يمكن أن نسميه الجانب المؤسسي أو المجتمعي، والثاني ما يتعلق بالناس كأفراد. يقول الماوردي (توفي سنة ٤٥٠ هـ). "وأعلم ان صلاح الدنيا معنبر من وجهين وأولهما ما ينتظم به أمور جملتها والثاني ما يصطلح به حال كل واحد من اهلها فهما شيئان لاصلاح لأحدهما إلا بصاحبه".

ويقول الماوردي أيضاً "أعلم ان ما تصلح به الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتئمة ستة أشياء هي: دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن عام وخصب دار دائم وأمل فسيح"[١٠] وسنلاحظ أن جوهر التنمية البشرية لا يختلف عن ذلك.

عرفت التنمية البشرية في تقرير ١٩٩٠ بأنها عملية توسيع خيارات الناس لكي يعيشوا الحياة التي يطمحون أليها. أي أنها صيرورة تؤدي إلى أن يصبح الناس أكثر حرية في خياراتهم. وأهم هذه الخيارات هي: الحياة الطويلة الصحية وأكتساب المعرفة والتمكن من المواد الضرورية للتمتع بمستوى عيش مناسب يضاف إلى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الأنسان وأحترام الذات وهذا التعريف الذي يسعى إلى الجمع بين القدرة وأستعمال هذه القدرة بتجاوز المقاربات القائمة على مفاهيم تقليدية من نوع (رأس المال البشري) و (الموارد البشرية) و (الحاجات الأساسية) التي لا يتحول فيها الأنسان (المستفيد) إلى فاعل أجتماعي[١١].

جدول رقم (١)
تقارير التنمية البشرية**
بحسب سنوات أصدارها ومحاورها الرئيسة

ت	السنة	المحور
١	١٩٩٠	التعريف والأدلة الرئيسية.
٢	١٩٩١	تمويل التنمية البشرية.
٣	١٩٩٢	البعد الدولي- التعامل الدولي في مجال التنمية.
٤	١٩٩٣	المشاركة الشعبية في التنمية (التنمية التشاركية)
٥	١٩٩٤	الأمن الأنساني للناس.
٦	١٩٩٥	الجندر (النوع الأجتماعي والتنمية).
٧	١٩٩٦	النمو الأقتصادي من أجل التنمية البشرية.
٨	١٩٩٧	الفقر البشري.
٩	١٩٩٨	أنماط الأستهلاك الأقتصادي.
١٠	١٩٩٩	عولمة ذات وجه أنساني.
١١	٢٠٠٠	حقوق الأنسان
١٢	٢٠٠١	تقنية المعلومات.
١٣	٢٠٠٢	الديمقراطية.
١٤	٢٠٠٣	نحو أقامة مجتمع المعرفة.
١٥	٢٠٠٤	الحرية الثقافية في عالم متنوع.
١٦	٢٠٠٥	المساواة (للمرأة).

لقد أضيف إلى مفهوم التنمية البشرية توصيف آخر هو (الأستدامة) كما سنبين. وقد أوضح تقرير عام ١٩٩٠ أن آرثر لويس (حائز على جائزة نوبل في الأقتصاد) كان أول من أستخدم التعريف المذكور (توسيع خيارات الناس) كهدف للتنمية إلا أنه قصد بالخيارات زيادة دخلهم وكان أكثر أقتناعاً بأن النمو الأقتصادي من شأنه أن يحقق التنمية البشرية. غير أن المفهوم بمعناه الجديد لم يعد يقتصر على النمو الأقتصادي بل صار يشمل مروحة واسعة من الخيارات الأنسانية مثل الصحة الجيدة والتعليم والرفاه ونوعية الحياة والثقافة والمشاركة والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الأنسان

والتعاون الدولي وحفظ حقوق الأجيال القادمة والحفاظ على البيئة والمساواة بين الجنسين وغيرها.

ثمة تعريف أوسع وأشمل أورده أحد خبراء التنمية وهو:

"التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً وهي تجدد البيئة بدل تدميرها وتمكن الناس بدل تهميشهم وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. أن التنمية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء والطبيعة وتوفير فرص عمل. وفي صالح المرأة. أنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة. تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم.

وهكذا فأن التنمية البشرية المستدامة هي مقاربة متكاملة ومتعددة الأختصاصات يكون فيها الأنسان محور العملية التنموية التي تشجع على حماية فرص الأجيال الحالية والأجيال القادمة مع أحترام النظم الطبيعية التي تعتمد عليها كل حياة. ويغطي ذلك ما يسمى بالتنمية التشاركية وهي مسار العمل الذي يأخذ فيه الناس بعد تمكينهم المتدرج دوراً ناشطاً ومؤثراً في صياغة القرارات ذات التأثير المهم في حياتهم[١٢] ولقد عبر المختصون عن ذلك بعبارة تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس.

يستند مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى أربعة مكونات أو قواعد لا غنى عن فهمها والأحاطة بها كمقدمة لفهم مضامين التنمية البشرية وأهدافها وهذه المكونات هي:

أ- الأنصاف.

ب- الأنتاجية.

ج- الأستدامة.

د- المشاركة.

جدول رقم (٢)

تفاصيل مكونات مفهوم التنمية البشرية المستدامة[١٢]

ت	المكون	أهم التفاصيل
١	الأنصاف	- تعديل توزيع ملكية الأصول الأنتاجية ولاسيما تحقيق أصلاح زراعي. - أدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي من خلال أعتماد ضرائب تصاعدية تهدف إلى أعادة توزيع المداخيل من الأغنياء إلى الفقراء. - أصلاح نظام التسليف بحيث يتمكن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الأفادة من هذا النظام (خصوصاً مشاريع القروض الصغيرة). - تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال أصلاح نظام الأنتخاب. - الغاء المعيقات الأجتماعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والأقليات إلى بعض المواقع المقررة في الشأن السياسي والأقتصادي.
٢	الأنتاجية	- التركيز على الأستثمار في التعليم والصحة وتطوير مهارات الناس (التمكين). - التشديد على بلوغ توزيع أكثر عدالة للدخل والأصول الأنتاجية. - خلق فرص عمل أفضل وبشكل مستمر. - أعتماد سياسة مناسبة للأنفاق الأجتماعي تتضمن قيام الدولة بتأمين الخدمات الأجتماعية الأساسية وأنشاء شبكات أمان أجتماعي بالتلازم مع تمكين الناس وتقوية قدراتهم (مثل شبكات الحماية الأجتماعية/ الرعاية الأجتماعية/ الضمان الأجتماعي).
٣	الأستدامة	- عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً أقتصادية أو أجتماعية تعجز عن مواجهتها. - عقلنة أستثمار الموارد الطبيعية وما يتطلبه ذلك من تعديل أنماط النمو ومعدلاته والتكنولوجيا المستخدمة. - تعديل أنماط الأستهلاك المبددة للموارد الطبيعية والتي هي غير قابلة للأستمرار (لعل في مقدمتها النفط).

		- تحقيق العدالة والأنصاف في العلاقات الحالية لأن تنميه تؤدي إلى ديمومة اللامساواة الحالية ليست مستدامة ولا تستحق أن نعمل على أدامتها.
٤	التمكين	- وجود يمقراطية سياسية يتمكن الناس من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم. - وجود حرية أقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الأقتصادي (وخصوصاً تفعيل القطاع الخاص). - وجود سلطة لا مركزية بحيث يتمكن كل مواطن من المشاركة في أدارة حياته الوطنية والمحلية أنطلاقاً من مكان عمله وسكنية. - مشاركة جميع المواطنين ولاسيما منظمات المجتمع المدني في صنع القرار وخطط التنمية.

المبحث الثاني
أدلة التنمية البشرية
(Human Develoment Indicator HDI)

منذ أن صدر التقرير الأول للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ وحتى اليوم، ومع دخول مفاهيم وأدلة جديدة ظل الدليل الثلاثي التالي متداولاً في كل التقارير اللاحقة وعلى أساسه تم وضع مدرج رتبي أو ترتيبي مكون من ثلاث درجات هي: تنمية مرتفعة/ تنمية متوسطة/ تنمية منخفضة. وعلى أساسها تم تصنيف أو وضع دول العالم.

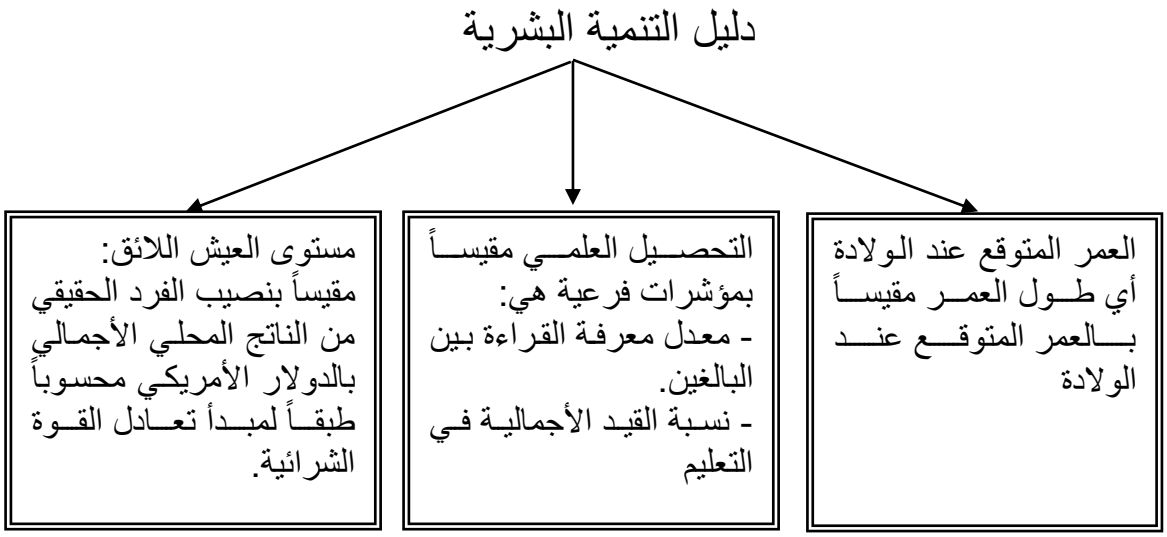

وقد أستخدمت في تقارير التنمية البشرية مقاييس أخرى مهمة ومنها:

أ- دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس: وهو مؤشر يشبه دليل التنمية البشرية من حيث المؤشرات الفرعية التي يتشكل منها إلا أنه ينصرف إلى دراسة وتقويم أوضاع المرأة في هذه المؤشرات ويعكس هذا الدليل فضلاً عن البعد البشري مدى المشاركة في المجتمع أو مظهراً من مظاهر هذه المشاركة.

ب- مؤشرات الحرمان البشري وهي:

- سجل الحرمان البشري (Profile of Human Deprivation).
- دليل الفقر البشري (Index of Human Poverty).

وأهم ما يميز هذه المؤشرات هو أعتمادها مبدأ الحدود الدنيا والعليا التي وضعت لكل منها أذ أن هذه الحدود تعكس الأمكانات القائمة والتي يمكن أن يصل اليها المتغير الذي يقيس الظاهرة[٤].

ففي سبيل المثال:

قدر أقل معدل للعمر في العالم بـ(٢٥) سنة وقدر أعلى معدل في العالم بـ(٨٥) سنة فإذا كان معدل العمر المتوقع عند الولادة في العراق هو (٦٢,٤) سنة فأن معادلة دليل العمر المتوقع في العراق كما يلي:

$$\frac{(٦٢,٤ - ٢٥)}{(٨٥ - ٢٥)} = ٠,٦٣$$ (مقابل ٠,٩٠ في كندا) و (٠,٨٩) في النروج و (٠,٩٢) في أمريكا.

بمعنى

$$\frac{\text{القيمة الفعلية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

أما حساب دليل معرفة القراءة والكتابة فيعتمد أيضاً على حد أعلى وحد أدنى. فالحد الأعلى هو والحد الأدنة هو صفر. فأذا أفترضنا أن بلداً ما بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة فيه ٩٩,٠ فأن المعادلة ستكون كما يلي.

$$\frac{(٩٩,٠ - ٠)}{(١٠٠ - ٠)} = ٠,٩٩٠$$

وهكذا بالنسبة للأدلة الأخرى ويستخرج قيمة دليل التنمية البشرية للدولة عن طريق أستخراج المتوسط الحسابي البسيط الناتج عن جمع الأدلة الثلاث وتقسيمها على ثلاثة.

أما دليل الفقر البشري فهو يستخرج بمعادلتين الأولى للدول النامية (H.P.I-1)، والثانية للدول المصنعة (H.P.I-2). الأولى تركز على نواحي الحرمان من حيث ثلاثة أبعاد هي:

دليل الفقر البشري – رقم (١)- للبلدان النامية

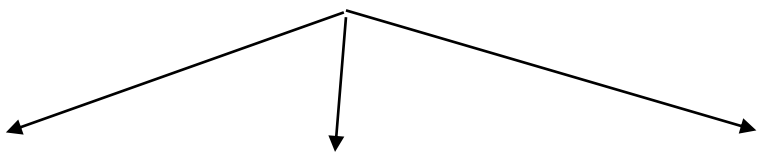

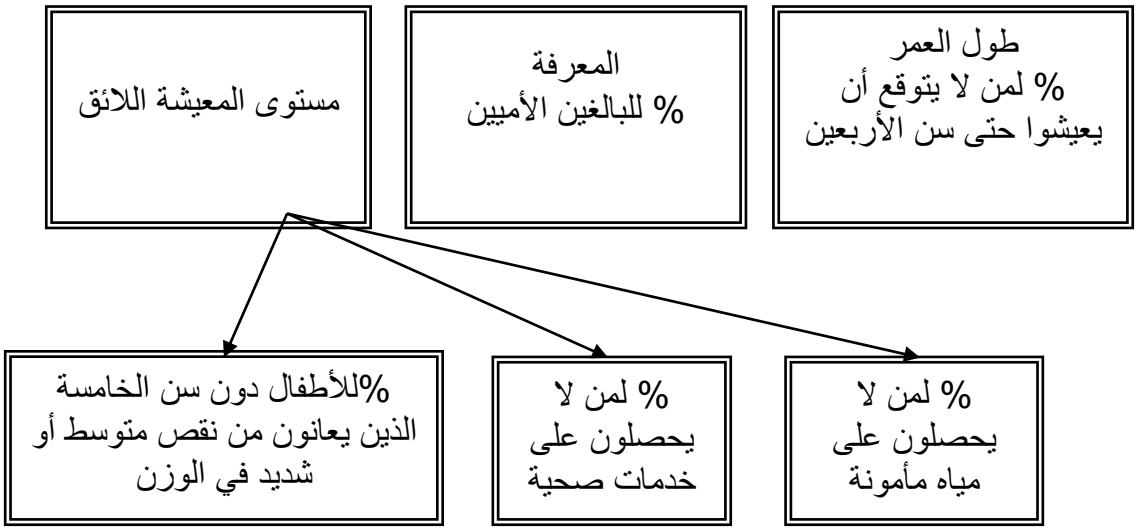

فلو فرضنا أن بلداً كانت فيه نسبة من لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (٤٦,٢%) وأن نسبة البالغين الأميين هي (٢٣,٧%) ونسبة من لا يحصلون على مياه مأمونة (٦٢%) ونسبة من لا يحصلون على خدمات صحية (٢٥%) ونسبة الأطفال الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن (٢٤%)

فأن أستخراج الدليل سيكون كما يلي[٩]:

$$[\ 1/3\ (46{,}2)^3 + 23{,}7^3 + 37{,}0^3\ ]^{1/3}$$
$$= [\ 1/3\ (98611{,}2 + 13312 + 50653)\ ]^{1/3}$$
$$= [\ 1/3\ (162576{,}2)\ ]^{1/3}$$
$$= (54192{,}067)^{1/3}$$
$$= 37{,}9$$

أن هذه الحسابات للأدلة لا تخلو من أنتقادات شديدة، أقترحت تعديلاً للمنهجية وللبحث عن بيانات أفضل[١٠]. ولعل من الأعتراضات والأنتقادات المهمة لتقارير التنمية البشرية الدراسة التي قام بها الدكتور محمد حسين باقر وخصوصاً من خلال تطبيقاتها على البلدان العربية. فقد لاحظ أبتداءاً بساطة دليل التنمية البشرية (HDI) الذي يعتمده برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ومع أن باقر يعترف بأن البرنامج حاول تدارك النقص بحيث تعرض لموضوعات عديدة كالبيئة والتحضر والمرأة والسلم والعمل والمشاركة الشعبية وغيرها. فأنه ذهب إلى أبعد من طريقة حساب برنامج الأمم المتحدة للمتغيرات التي يأخذها دليل

التنمية البشرية من بالأعتبار فهو – أي محمد حسين باقر- ينتقد أيضاً طريقة حساب الدليل الذي يعطي للعوامل قيمة مستقرة قائمة على تقييم ذاتي يستند إلى تقديرات وأعتبارات شخصية من قبل الذين ساهموا في وضع مؤشر التنمية البشرية. وقد ذهب أقتراح باقر إلى أبعد من ذلك إذ أخذ في أعتباره عدداً أكبر من المتغيرات وطبق طريقة المكونات الرئيسية (Principle Component Method) وهي أكثر موضوعية من التقييم البراغماتي لمؤشر التنمية البشرية.

تناولت دراسة محمد حسين باقر التنمية البشرية بأعتبارها تشتمل على عدد من الجوانب التي يتضمن كل واحد منها عدداً من المجالات ولأغراض قياس التنمية البشرية يمثل كل مجال عن طريق عدد من المؤشرات والجوانب التي تعمل على قياسها ثلاثة جوانب هي: الجانب الأقتصادي والجانب الأجتماعي والجانب الأنساني يتعلق الأول بمؤشرات أقتصادية مثل أستهلاك السلع والخدمات. ويتعلق الثاني بمجالات الصحة والتعليم والأتصالات والمدن والمجالات الأجتماعية الأخرى. أما الجانب الأنساني فيتناول حقوق الأفراد الشخصية والأجتماعية والسياسية وحقوق الأنسان الأخرى التي لا تدخل ضمن الجانبين الأقتصادي والأجتماعي[٢١].

والواقع أن أدلة التنمية البشرية تغض النظر عن قضايا أنسانية وسياسية مهمة. ففي سبيل المثال تبدو دول الخليج ذات مراتب جيدة ضمن فئة (تنمية بشرية عالية- الكويت- ٣٦- والبحرين ٤١- والأمارات العربية المتحدة ٤٥) بحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠. غير أننا نلاحظ أن هذه الدول المتقدمة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الأجتماعية تعاني من تخلف واضح بالنسبة لقضايا المرأة وتداول الحكم والبناء الديمقراطي وغيرها من الحقوق غير أن تقارير التنمية البشرية لا تظهر أثر ذلك على ترتيب الدول.

المبحث الثالث
موقع العراق وموقفه من تقارير التنمية البشرية

أصدر العراق تقريراً عن التنمية البشرية عام (١٩٩٥) قامت به جمعية الأقتصاديين العراقيين وعمل على أصدار تقرير ثان سنة (٢٠٠٠) إلا أن التقرير لم يصدر لأسباب فنية كما قيل وظل على رفوف الجهاز المركزي للأحصاء. وفي عام ٢٠٠٦ تم الأتفاق بين وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي والبرنامج الأنمائي للأمم المتحدة (UNDP) على أصدار التقرير الوطني للتنمية البشرية وتكليف بيت الحكمة كجهة منفذة للمشروع الذي يتضمن إلى جانب التقرير عناصر مهمة أخرى هي بناء القدرات وأقامة شبكة للتنمية البشرية والترويج للمفهوم في العراق. وسيكون موضوع التقرير أو عنوانه الرئيسي (بناء الأنسان- بناء العراق).

عرضت محاور التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق (٢٠٠٧) في ندوة بيت الحكمة التي عقدت في ٢٩/ كانون اول ٢٠٠٥ تحت عنوان: التنمية البشرية في العراق تداعيات الماضي وضرورات المستقبل وتضمنت تلك المحاور ما يلي:

مقدمات:

أ- عرض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥.

ب- طروحات ومؤشرات التنمية البشرية في الأهداف التنموية للألفية الثالثة.

المحور الأول:

مظاهر الأنتقال نحو أقتصاد السوق في العراق.

سياسات التكييف الهيكلي/ الخصخصة/ تحرير التجارة/ تحرير أسواق المال.

آثارها المتوقعة على التنمية البشرية.

فرص العمل والبطالة- الفقر والحماية الأجتماعية- التعليم والصحة- حقوق الأجيال القادمة.

المحور الثاني:

في أطار مفهوم التنمية البشرية.. تعميق الوعي الوطني بمفهوم المواطنة (الولاء والأنتماء) التنمية البشرية وحماية الأمن الأنساني: هل يستوعب المفهوم الهجرة وضحايا الحروب والأرهاب والعنف.

التمييز ضد المرأة في منظور التنمية البشرية.

المحور الثالث:

جهود التنمية البشرية في العراق.

تقارير التنمية البشرية في العراق ١٩٩٥ و ٢٠٠٠٠

ومن المعلوم أن أسم العراق ورد للمرة الأخيرة في تقرير عام ٢٠٠٠ ولم يرد أيداً في التقارير اللاحقة. كذلك فأن ترتيب العراق على سلم التنمية البشرية بالمقارنة مع الدول الأخرى قد تراجع على نحو لافت بسبب ما شهده طوال العقد التاسع من القرن العشرين على وجه الخصوص من نزاعات وحروب ومن عقوبات أقتصادية دولية.

جدول رقم (٣)

تغير ترتيب العراق على سلم التنمية البشرية طبقاً للسنوات المؤشرة

السنة	موقع العراق	عدد الدول
١٩٩١	٩١	١٦٠
١٩٩٥	١٠٦	١٧٤
١٩٩٩	١٢٥	١٧٤
٢٠٠٠	١٢٦	١٧٤

أن أصدار تقرير وطني للتنمية البشرية في العراق هو جهد عظيم، ويعد جزءاً من عودة العراق كدولة فاعلة في النظام الدولي خصوصاً وأن على العراق التزامات مهمة بموجب أهداف الألفية الثالثة أضافة إلى التزاماته نحو الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها مثل أتفاقية حقوق الطفل وأتفاقية منع كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والأعلان العالمي لحقوق الأنسان وأعلان الحق في التنمية (١٩٨٦).

في عام ٢٠٠٣ عقد في تونس أجتماع أقليمي، برعاية الجامعة العربية، من أجل وضع مؤشرات موحدة للتنمية العربية. وفي أعتقادنا أن ما عرض

من تحديات للتنمية العربية يمكن أن يذكر بالنسبة للعراق أيضاً. أن أهم تلك التحديات:

- التحدي الأول: ضرورة وضع أستراتيجية فعّالة للتعامل مع التهديدات الخطيرة الراهنة في شكلها العسكري والسياسي. وكذلك وضع أستراتيجية فعّالة للتعامل مع الجوانب الأقتصادية والسياسية والمؤسسية الأبعد مدى لعملية العولمة.
- التحدي الثاني: وهو يجمل كل ما يتصل باستعادة النمو الأقتصادي عريض القاعدة والقابل للاستمرار ويطال ذلك شكل العلاقة والأندماج في النظام الأقتصادي العالمي والموقف الواجب أتخاذه من منطلق المصالح الوطنية، بين منظمة التجارة العالمية (يسعى العراق للانظمام أليها) ومؤسسات بريتون وودز (منظمات الأقراض الدولية) والتعامل مع مشاكل الديون الخارجية وسياسات التكييف الهيكلي وذلك أنطلاقاً من المصالح الوطنية. ويقع ضمن هذا التحدي أيضاً وضع تصورات لاستخدام الطاقات والموارد المتاحة.
- التحدي الثالث: ويتضمن المشكلات ذات الطابع الأجتماعي بدءاً من مشكلة الفقر والتفاوت في توزيع الثروة وتدهور شروط السكن وأنتشار الأمية وعدم كفاية الرعاية الصحية وقصور أنظمة الحماية والتأمين الأجتماعي وصولاً إلى مشكلات التفكك الأجتماعي.
- التحدي الرابع: ويتضمن المشكلات ذات الطابع الديمغرافي والتي تتناول تبعات التكوين العمري للسكان من ناحية النسبة الكبيرة من الأطفال والشباب وهو ما يتطلب ضرورة التوسع المناسب في خدمات التعليم وتوفير فرص العمل للشباب الذين يدخلون سوق العمل وهجرة اليد العاملة وتضخم مشكلة السكن في المدن والعشوائيات.
- التحدي الخامس: وهو ما يتعلق بوضعية المرأة والشباب في المجتمع والتي تعطل قدرات العملية التنموية.
- التحدي السادس: ويشمل التحدي البيئي والمتمثل بشكل خاص في مشكلة التصحر (ونقص كميات المياه المتاحة) وتدهور بيئة السكن في المناطق والضواحي الفقيرة، وخدمات الصرف الصحي، ونقص المياه المأمونة

والتدهور المستمر في القطاع الزراعي والأنتاج الغذائي وما ينتج عنه من أضرار أقتصادية وضغوط على الموارد البيئية التي تشكل مصدر عيش السكان.

- التحدي السابع: ويتصل بمسائل الديمقراطية والمشاركة السياسية على الصعد المركزية والمحلية، وتضخم البيروقراطية.
- التحدي الثامن: هو التحدي الثقافي أذ هل بالأمكان أن تتحقق تنمية حقيقية دون ثقافة تنموية. أم أن التنمية تتطلب مثل هذه الثقافة التي تقوم على مبدأ المواطنة والديمقراطية والعدالة والعمل المنتج والتضامن الأجتماعي[١].
- التحدي التاسع: القضاء على الفساد بعد أن أظهر تقرير منظمة الشفافية الدولية أن العراق هو أكثر الدول العربية فساداً مالياً وأدارياً، وأنه في المرتبة قبل الأخيرة على الصعيد العالمي.
- التحدي العاشر: اعادة اعمار ما دمرته الحرب وخصوصاً المدارس والمصانع والمستشفيات.
- التحدي الحادي عشر: تفعيل دور المجتمع المدني وحل مشكلاته وتعميق دوره الرقابي. وتحريره من مشكلات الفساد ونقص التمويل أو غموض مصادره، وتزويده بالخبرات اللازمة.
- التحدي الثاني عشر: مع أن للتعاون الدولي دوره الهام فأن الأعتماد على النفس هو القاعدة الحقيقة لكل فعل تنموي منتج.

الخاتمة

في العراق الذي شهد ما شهد من دمار وويلات على صعيد الانسان وعلى صعيد الموارد والبنى التحتية، والذي تعطلت عجلة التنمية فيه لسنوات متواصلة، فلم يصدر سوى تقرير وطني واحد، غلب عليه طابع الشكوى في زمن العقوبات الدولية (١٩٩٥) وظهرت فيه أخطاء عديدة، في العراق اليوم طموح تنموي كبير، لكنه سيظل مجرد طموح أن لم تكن وراءه شجاعة الأعتماد على الذات والأستثمار الأمثل للموارد، وخصوصاً النفط، مع التأكيد على أن الريع النفطي ناضب عاجلاً أو اجلاً فضلاً عن بناء الأنسان وتمكينه من تحمل مسؤولياته الوطنية وفي مقدتها بناء مجتمعه، وتعزيز مؤسسات دولته، والولاء لهوية وطنية تؤكد وحدة العراق أرضاً وشعباً، وتأكيد حضوره الدولي، ودوره الفاعل في النظام الأقتصادي العالمي. أن هذه الأهداف وغيرها لا يمكن أن تتحقق الا في بيئة مؤاتية للتنمية يسودها الأمن والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الأنسان، ونشاط فعّال للمجتمع المدني، وأنحسار للعنف والأرهاب، ومصالحة حقيقية عمادها الأنتماء للوطن. أن تلك البيئة المؤاتية، ستوفر شروط نمو متعدد الأوجه أختصرت تسميته بمفهوم التنمية البشرية المستدامة.

في هذه الدراسة، تناولنا قصة التنمية، كمفهوم تحول من اطاره الأقتصادي الذي يركز على زيادة الناتج المحلي الأجمالي، إلى أطاره الأقتصادي الأجتماعي وصولاً إلى ما نسميه الأطار الأنساني الذي أعاد تعريف العديد من المفاهيم كالفقر، وطرح مفاهيم جديدة أو أكد على اهميتها التنموية مثل: الحاكمية الرشيدة. ذلك الأطار هو الذي يسمى اليوم التنمية البشرية المستدامة (Sustainable Human Development)، والتي عرضنا عدة تعريفات لها، بوصفها عملية توسيع لخيارات الناس، وتمكينهم وأشراكهم في أنشطة مجتمعهم المختلفة بوصفهم عناصر فاعلة، في يدها تقرير مصيرها، ولها حقوق لا يمكن التغاضي عنها في التعليم والصحة والخدمات الأجتماعية، والنقد والمشاركة السياسية، وغيرها.

أن قيمة التنمية البشرية لا تقتصر على ما وفرته من أدلة قابلة للقياس. بل أن قيمتها تكمن في أنها أكدت أن التنمية هي ليست نشاط الحكومات، أو

مضاعفة الدخل القومي، فكم من دول أرتفع فيها معدل الدخل القومي، ولكن زادت نسبة الفقر فيها، كما أن التنمية ليست مجرد أستثمار لرأس المال المادي، بل هي تنمية يقودها ويصنعها الأنسان من أجل الأنسان ذاته لا من أجل نخب المجتمع أو أغنياءه وقادته أنها تنمية تنحاز للفقراء والمهمشين، وتحرص على البيئة، وعلى حقوق الأجيال القادمة وتستند إلى مبادئ الأنصاف والأنتاجية والمشاركة والأستدامة.

غير أن الأدلة ذاتها، ومنذ أن صدر أول تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ لن تفقد أهميتها مع ما وجه أليها من النقد وقدمت بدلها أدلة أخرى كما هي الحال في تقرير التنمية الأنسانية العربية. يقوم دليل التنمية البشرية، والذي ترتب الدول على أساسه طبقاً لتصنيف ثلاثي هو: تنمية مرتفعة/ تنمية متوسطة/ تنمية ضعيفة/ على ثلاثة أدلة هي:

- العمر المتوقع عند الولادة أي طول العمر مقيساً بالعمر المتوقع عند الولادة.
- التحصيل العلمي مقيساً بمؤشرات فرعية هي:
  - معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.
  - نسبة القيد الأجمالية في التعليم.
- مستوى المعيشة اللائق مقيساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الأجمالي بالدولار الأمريكي طبقاً لمبدأ تعادل القوة الشرائية.

وقد قدمنا في الدراسة أمثلة على كيفية أحتساب تلك الآدلة. كما قدمنا عرضاً لمحاور تقارير التنمية البشرية منذ صدورها عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٥.

وفي المبحث الأخير تناولنا موقع العراق وموقفه من تقارير التنمية البشرية، وعرضنا لمشروع أصدار تقرير وطني عام ٢٠٠٧ تحت عنوان بناء الأنسان... بناء العراق وأشرنا إلى عدة تحديات أستراتيجية تواجه التنمية في العراق.

نأمل أن تكون هذه الدراسة مقدمة لدراسات أخرى نتناول فيها المفاهيم الأساسية للتنمية البشرية المستدامة ومدى ونوع الأنشطة والبرامج التي تبذل في العراق من أجل تطبيق مؤشراتها على صعيد الواقع.

المصادر العربية

١- اديب نعمة ، عرض لمفهوم التنمية البشرية المستدامة ، ورقة محاضرة ، بيروت ،٢٠٠٥ .
٢- اديب نعمة المرتكزات الرئيسية لمنهجية عربية في صياغة وقياس مؤشرات التنمية الاجتماعية ، الذي قدم الى الاجتماع الاقليمي من اجل بلورة مؤشرات موحدة للتنمية العربية ، تونس ،اذار ٢٠٠٣ .
٣- اندرو وبستر ، مدخل لسوسيولوجيا التنمية ، ترجمة حمدي يوسف ، بغداد دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٦ .
٤- الاسكوا ، محمد ، البنك الدولي ، معجم مفاهيم التنمية ، بيروت ٢٠٠٤ .
٥- الاسكوا ، محمد حسين باقر ، قياس التنمية البشرية ، مع اشارة خاصة للدول العربية ، ٢٠٠٤ .
٦- السيد الحسني ، التنمية والتخلف ، الدوحة ، دار قطري ١٩٨٦ .
٧- الطاهر لبيب ، التنمية البشرية واتجاهاتها في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي العدد ٣ لسنة ٢٠٠٠ .
٨- كريم محمد حمزة ، اتفاقيات الغات وانعكاساتها على الوطن العربي ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد الثاني ، ١٩٩٩ .
٩- مجموعة باحثين ، دراسات في التنمية المستدامة في الوطن العربي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠ .
١٠- محمد محمود سلمان ، الماوردي والاجتماع السياسي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠١ .
١١- نادر فرجاني ، التنمية الإنسانية ، المفهوم والقياس ، ، مجلة المستقبل العربي العدد ٩ لسنة ٢٠٠٢ .
١٢- نبيلة حمزة ، التنمية البشرية المستدامة ، الاسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٩.
١٣- وحدة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، نشرة التنمية ،ع ١ سنة ٢٠٠٤

المصادر الأجنبية

1- Gouldner ,A.W:The Coming Crisis Of Westren Sociology , London , Heinemann Book 1973 .

2- Jolly,R&Ray,D.B,The Muman Security Frame Work & National Human Ddevelopment Report ,UNDP, May,2006.

3- Selin Jahan ,Measuring Human Development Evaluation Of The Human Development Hndex, UNDP.

4- UNDP, Report Of Human Development 1999 .

الهوامش

(١) مجموعة باحثين- دراسات في التنمية المستدامة في الوطن العربي- بغداد- بيت الحكمة- ٢٠٠٠- ص٢٥.

(٢) Gouldner A.W. The Coming Crisis of Western Sociology – London Heinemann Books- 1973- p.344.

(٣) أندرو ويبستر- مدخل لسوسيولوجية التنمية- ترجمة حمدي يوسف- بغداد- دار الشؤون الثقافية- ١٩٨٦- ص٦٨.

(٤) د. السيد الحسيني- التنمية والتخلف- الدوحة- دار قطري- ١٩٨٦- ص١٣٣ وما بعدها.

(٥) راجع حول أتفاقيات الغات (د. كريم محمد حمزة- أتفاقيات الغات وأنعكاساتها على الوطن العربي- مجلة دراسات أجتماعية- العدد الثاني- ١٩٩٩- ص١٧ وما بعدها.

* من المهم ملاحظة أن الجهد الدولي لتكريس تنمية عادلة قد سبق أنتشار مفهوم التنمية البشرية. ففي عام ١٩٨٦ أتخذت الأمم المتحدة قرارها المرقم ١٢٨/٤١ الذي تبنى أعلاناً عالمياً حول الحق في التنمية أقر بأن الأنسان هو الموضوع المحوري بضرورة التنمية.

(٦) Jolly R. and Ray D. B, The Human Security Frame Work & National Human Development Reports- UNDP- May- 2006- p.4.

(٧) نادر فرجاني- التنمية الأنسانية- المفهوم والقياس- مجلة المستقبل العربي- العدد (٩) ٢٠٠٢- ص٩٦-٩٧.

(٨) الطاهر لبيب- التنمية الأجتماعية وأتجاهاتها في البلدان العربية- مجلة المستقبل العربي- العدد (٣) ٢٠٠٠- ص٢٣ وما بعدها.

(٩) نبيلة حمزة- التنمية البشرية المستدامة- الأسكوا- الأمم المتحدة- نيويورك ١٩٩٩- ص٨.

(١٠) أنظر – وحدة التنمية البشرية- بيت الحكمة- نشرة التنمية البشرية- العدد(١)- ص٨. كذلك أنظر للتفاصيل: د. محمود محمد سلمان- الماوردي والأجتماع السياسي- بغداد- بيت الحكمة- ٢٠٠١.

(١١) الطاهر لبيب- مصدر سابق- ص٢٦ كذلك راجع: UNDP- Report of Human Development – 1990.

** هذه التقارير دولية بمعنى أن من يصدرها هو برنامج الأمم المتحدة الأنماتي UNDP وهناك بالأضافة لذلك تقارير سنوية وطنية.

(١٢) الأسكوا- البنك الدولي- معجم مفاهيم التنمية- بيروت- ٢٠٠٤- ص٤٣- ص٤٦.

(٣) أديب نعمة – عرض لمفهوم التنمية البشرية المستدامة – ورقة محاضرة- بيروت – بدون تاريخ.
(٤) لمجموعة باحثين- دراسات في التنمية البشرية- مصدر سابق- ص٨٧- ٨٨.
(٥) أنظر حول حساب تلك الأدلة: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ (حقوق الأنسان والتنمية البشرية- ص٢٦٩ وما بعدها).
(٦) راجع أنتقادات مهمة في (Selim Jahan- Measuring Human Development Evolution of the Human Development Index – UNDP. P.7).
(٧) لبيلة حمزة – مصدر سابق- ص١٩-٢٠ كذلك راجع: الأسكوا – محمد حسين باقر- قياس التنمية البشرية مع أشارة خاصة إلى الدول العربية.
(٨) ملخص من بحث أديب نعمة- المرتكزات الرئيسة لمنهجية عربية في صياغة وقياس مؤشرات التنمية الأجتماعية- الذي قدم إلى الأجتماع الأقليمي من أجل بلورة مؤشرات موحدة للتنمية العربية- تونس- آذار- ٢٠٠٣- ص١٩-٢٠.